تحل اليوم الذكرى الـ56 له

الإعلان عن استقلال الكويت.. يوم مفصلي في تاريخ البلاد

■ الشيخ عبدالله السالم أيقن أن معاهدة الحماية الموقعة مع بريطانيا لم تعد صالحة

الشيخ عبدالله السالم يوقع وثيقة انهاء الحماية البريطانية

.. ويعلن رسميا استقلال الكويت

■ الخطوة التالية كانت بتقديم الكويت طلبا للانضمام إلى الجامعة العربية وقبول عضويتها

يعد الإعلان عن استقلال الكويت في 19 يونيو عام 1961 من الأيام المفصلية التي شكلت مرحلة جديدة في تاريخ البلاد المعاصر.

ففي ذلك اليوم الذي تصادف ذكراه اليوم أيقن الكويتيون وعلى رأسهم الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح رحمه الله أن معاهدة الحماية الموقعة بين الكويت وبريطانيا عام 1899 لم تعد صالحة بعد تغير ظروف إمارة الكويت التي سارت بخطوات واضحة في طريق الاستقلال.

وامتلكت الكويت في تلك الفترة الكثير من مقومات الاستقلال ولم يعد أبناء هذا البلد يقبلون باستمرار القيود التي فرضتها معاهدة الحماية لأنها لا تحقق للكويت سيادتها التامة وحريتها رغم إدراكهم أن تلك الحماية كانت لها إيجابيات في وقت ما.

ومع استقرار الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بالكويت رأى الشيخ عبدالله السالم الصباح الحاكم الـ11 للكويت ضرورة إلغاء المعاهدة من خلال توقيع وثيقة استقلال البلاد مع المندوب السامي البريطاني في الخليج العربي السير جورج ميدلتن نيابة عن الحكومة البريطانية واستبدلت تلك المعاهدة باتفاقية صداقة بين الحكومتين الكويتية والبريطانية.

وبعد توقيع الوثيقة وجه الشيخ عبدالله السالم كلمة للشعب الكويتي قال فيها «شعبي العزيز.. إخواني واولادي.. في هذا اليوم الأغر من أيام وطننا المحبوب.. في هذا اليوم الذي ننتقل فيه من مرحلة إلى مرحلة أخرى من مراحل التاريخ ونطوي مع انبلاج صبحه صفحة من الماضي بكل ما تحمله وما انطوت عليه لنفتح صفحة جديدة تتمثل في هذه الاتفاقية التي نالت بموجبها الكويت استقلالها التام وسيادتها الكاملة».

ولم يكن سعي الشيخ عبدالله السالم الصباح إلى الحصول على الاستقلال وليد تلك اللحظة بل ثمرة جهد دائم وتخطيط مستمر للوصول الى الهدف المنشود فقد قام بالعديد من الإجراءات التي من شأنها أن تعجل وتحفز على إعطاء الكويت استقلالها حيث تسلمت البلاد في الأول من فبراير عام 1958 مسؤولية الخدمات البريدية في الداخل وفي اليوم ذاته من عام 1959 تسلمت الكويت المسؤوليات الخارجية للبريد وهو العام الذي أمر فيه بوضع قانون الجنسية.

ولأن أركان الدولة لا تكتمل دون أن تكون لها عملتها المستقلة وهو ما أدرك أهميته الشيخ عبدالله السالم قبل عام الاستقلال فقد حث دائرة المالية على إجراء دراسة عاجلة لإصدار عملة وطنية وبالفعل وضع قانون النقد الكويتي في 19 اكتوبر 1960 حيث قرر أن يكون الدينار هو وحدة النقد الكويتية وفي 1 ابريل 1961 تم طرح الدينار للتداول.

وشهد عام الاستقلال صدور مرسوم أميري بشأن العلم الكويتي وهو أول علم يرفع بعد الاستقلال وتم تحديد شكله والوانه وجاءت الخطوة التالية بتقديم الكويت طلبا للانضمام إلى جامعة الدول العربية وقد تم قبول عضويتها في 16 يوليو 1961.

ولم يمض شهران على توقيع معاهدة الاستقلال حتى كانت الخطوة الأولى التي جاءت في 26 اغسطس عام 1961 بصدور مرسوم أميري يدعو الى اجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسي يتولى عند تأليفه إعداد دستور للبلاد.

وعقد المجلس التأسيسي أولى جلساته في 20 يناير 1962 إذ أكد الشيخ عبدالله السالم في جلسة الافتتاح أن إعلان الاستقلال كان فاتحة عهد جديد للكويت التي ما عرفت منذ وجدت الا الحرية والكرامة.

وخلال تسعة أشهر أنجز المجلس مشروع دستور دولة الكويت الذي يتكون من 183 مادة وقدمه للشيخ عبدالله السالم الذي صادق عليه وأصدره في 11 نوفمبر 1962.

ومنذ صدور الدستور والبلاد تشهد استقرارا داخليا ونهضة شاملة وتوسعا نحو مزيد من العلاقات المتينة مع دول العالم تقوم على الاحترام المتبادل كما اتسم دستور الكويت بروح التطور التي تعطي الشعب الكويتي الحلول الديمقراطية للانطلاق في درب النهضة والتقدم والازدهار ما مكن البلاد من انتهاج حياة ديمقراطية سليمة.

وشهدت السنوات التي أعقبت الاستقلال العديد من الإنجازات فعلى الصعيد الدبلوماسي جاءت الخطوة الأولى بإنشاء وزارة الخارجية إذ صدر مرسوم أميري في 19 اغسطس 1961 يقضي بإنشاء دائرة للخارجية تختص دون غيرها بالقيام بالشؤون الخارجية للدولة.

ونص المرسوم في مادته الثانية على دمج سكرتارية حكومة الكويت بدائرة الخارجية التي تحولت في أول تشكيل وزاري إلى وزارة الخارجية وبعد صدور مرسوم إنشاء الدائرة صدر مرسوم أميري بتعيين أول رئيس للخارجية عقب الاستقلال وهو الشيخ صباح السالم الصباح وذلك في عام 1961.

وفي عام 1962 عين الشيخ صباح السالم وزيرا للخارجية في أول تشكيل وزاري وأعقبه سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في التشكيل الوزاري الثاني حينها عام 1963.

وعلى المستوى الدولي بدأ مجلس الأمن الدولي النظر في طلب الكويت الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة بعد استقلالها إلى أن نالت عضويتها في 14 مايو 1963.

وسارت الكويت بخطى ثابتة تجاه النظام العالمي الجديد والشرعية الدولية برفض العدوان وبالتأكيد على حماية حقوق الإنسان والمحافظة على خصوصية الدول وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى كما آمنت بدور الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.

وبما أن للشعوب محطات في تاريخها وللدول رجالا يخلدون بأعمالهم فقد كان المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عبدالله السالم أحد هؤلاء الرجال الذي امتد حكمه 15 سنة كانت من السنوات البارزة في تاريخ الكويت وأطلق عليه لقب (أبو الاستقلال) و(أبو الدستور) نظرا إلى جهوده المضنية وتضحياته وحكمته لنيل هذا الاستقلال.

■ صدور مرسوم أميري يدعو إلى إجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسي

«إعادة الهيكلة» يوقع عقداً مع شركة التأهيل الأولى من نوعها في المنطقة

المجدلي : هدفنا توظيف كوادر كويتية بالقطاع الطبي

تبادل العقود

صورة تذكارية للحضور

■ «البرنامج» لا يألو جهداً في تحقيق الأهداف الوطنية مع جميع المؤسسات والجهات الحكومية

■ العنزي : تدريب وتوظيف دفعات متتالية من الكويتيين في المجال الطبي والخدمات الصحية

أكد فوزي المجدلي أمين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة أن البرنامج لا يألوا جهدا في تحقيق الأهداف الوطنية مع كافة المؤسسات والجهات الحكومية والخاصة لدعم التنمية الاقتصادية الوطنية وتوفير كافة الفرص الوظيفية للشباب الكويتي للانخراط في مختلف الجهات غير الحكومية وعلى اختلاف تخصصاتها وأهدافها.

وأضاف قائلا : وانطلاقا من هذه المفاهيم والقيم فقد أبرم البرنامج الاسبوع الماضي عقدا مميزا مع أكاديمية العلوم الحياتية المنبثقة من الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا احدى الشركات الحكومية المملوكة بالكامل للدولة عن طريق الهيئة العامة للاستثمار التي تقوم بتقديم برامج تنموية نوعية لمجموعة من المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية التابعة لوزارة الصحة.

وقال أن الأهداف التي يسعى البرنامج لتحقيقها يتمثل في دعم وتنمية قدرات ومهارات العمالة الوطنية العاملة في القطاع الخاص وفقاً لتحقيق رؤية الدولة وتطبيق أحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل بالجهات غير الحكومية وذلك من خلال تعريف وتدريب وتأهيل المواطنين واستقطاب فرص وظيفية شاغرة وتقديم ارشاد وظيفي للباحثين عن العمل ونشر فكرة المشروعات الصغيرة في المجتمع وتوجيه القوى العاملة الوطنية الملائمة للعمل في القطاع الخاص مع تقديم الخدمات الفنية الداعمة لهم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة للبدء والاستمرار في تشغيل مشروعات ناجحة

وحيث أن الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا تعمل على توفير وتدريب متميز يشتمل على احدث الوسائل وأرقى الأساليب التي توصل إليها العلم الحديث في المجالات الصحية المختلفة من خلال ((أكاديمية العلوم الحياتية)) وهي تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني قبل سعيها للربح ولما كانت أكاديمية العلوم الحياتية قد سبق لها التعاقد المباشر مع عدد من الجهات الرسمية في الدولة كون الاكاديمية الأولى من نوعها في منطقة الخليج العربي وهي متخصصة في تدريب الكوادر الطبية والفنية والقيادية وتحوز اعترافاً من وزارة الصحة الكويتية ومعهد الكويت للاختصاصات الطبية (كيمز) ومسجلة لدى ديوان الخدمة المدنية ولجنة اختيار البيوت الاستشارية وحيث أن الاكاديمية حريصة على تلبية الاحتياجات التدريبية في مجال الرعاية الصحية في القطاع الخاص وتطوير قدرات ومهارات القوى العاملة في القطاع الخاص بما يحقق رسالة وأهداف الاكاديمية فقد رأينا تنظيم التعاون المشترك فيما بينهما في إطار مذكرة تفاهم تحقق الأهداف الوطنية .

من جانبه قال محمد ناهس العنزي أن هدفنا نشر ثقافة العمل للشباب الكويتي للعمل بالقطاع الخاص واستقطابهم في القطاع الطبي خاصة .

وأضاف أن التعاون يأتي من خلال مرحلتين الأولى دراسة الفرص الوظيفية التي يقبل عليها الشباب والمرحلة الثانية عن طريق مجموعات التركيز حيث سيتم مقابلة مدراء المستشفيات ومجموعة من الملاك والتعرف على التحديات التي تواجههم في توظيف الشباب الكويتي بعد التعرف على الفرص الوظيفية واحتياجات كل وظيفة من الوظائف المتاحة لهم لتقوم بعملية التأهيل والتدريب والتي تتلائم وتتوافق والاحتياجات المطلوبة خلال الخمس سنوات المقبلة من وظائف في القطاع الطبي وتحديد الفرص لذلك من إدارة التوثيق والسجلات الطبية والعلاقات العامة والكول سنتر والمهن الفنية المختلفة مثل مختبرات .

وستكون دفعات متتالية للتدريب من الكويتيين حيث أن التدريب والتأهيل ينتهي بالتوظيف .

وأضاف أنه سيتم اعادة النظر في النسب المفروضة على بعض الوظائف لزيادتها بعد دراسة كافة الموضوعات .

واختتم العنزي تصريحه بالقول أن طموحنا للفترة المقبلة يكمن في تهيئة القياديين في القطاع الطبي من الكويتيين القياديين على النهوض بهذا القطاع الحيوي في الكويت ليكونوا قدوة للأجيال المقبلة من أبناء الوطن .

قضت بسجنه مؤبداً

«التمييز» تلغي حكم إعدام المتهم الأول بقضية «خلية العبدلي»

قضت محكمة التمييز في جلستها امس بإلغاء حكم محكمة الاستئناف بإعدام المتهم الأول في قضية ما يسمى خلية العبدلي الارهابية وقضت بسجنه مؤبدا.

كما قضت المحكمة بإلغاء براءة عدد من المتهمين في القضية وبحبسهم عشر سنوات وقضت كذلك بإلغاء حكم السجن المؤبد لمتهم واستبداله بسجنه 15 سنة.

وكانت النيابة العامة قد وجهت في الأول من سبتمبر 2015 إلى عدد من المتهمين في القضية تهمة ارتكاب افعال من شأنها المساس بوحدة وسلامة اراضي دولة الكويت وتهمة السعي والتخابر مع (جمهورية إيران الإسلامية) ومع جماعة (حزب الله) التي تعمل لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد الكويت من خلال جلب وتجميع وحيازة وإحراز مفرقعات ومدافع رشاشة وأسلحة نارية وذخائر وأجهزة تنصت بغير ترخيص وبقصد ارتكاب الجرائم بواسطتها.

وكانت محكمة الاستئناف قد ايدت في 21 يوليو الماضي حكم محكمة أول درجة (الجنايات) بإعدام المتهم الأول في القضية رقم (302/2016) المتعلقة بقضية ما يسمى خلية العبدلي الإرهابية والمتهم بها 26 شخصا.

وحينها قضت (الاستئناف) ببراءة عدد من المتهمين مما أسند إليهم من تهم في حكم أول درجة كما أيدت حكم محكمة أول درجة بالسجن المؤبد لأحد المتهمين إلى جانب استبدال عقوبة عدد من المتهمين بغرامة قيمتها خمسة الاف دينار كويتي بدلا من السجن علاوة على تأييد تغريم متهم واحد بنفس المبلغ وتخفيف الحكم بالسجن عن أحد المتهمين من 15 سنة إلى سنتين.

وكانت دائرة الجنايات في المحكمة الكلية قد قضت في 12 يناير 2016 بإعدام متهمين اثنين (الأول والـ23) عما أسند اليهما من اتهام.

وأمرت المحكمة في تلك الجلسة بمعاقبة المتهم السادس بالحبس المؤبد مع شموله بالنفاذ الفوري عما أسند إليه من اتهام وبمعاقبة المتهمين الثاني والرابع والعاشر والـ11 والـ12 والـ13 والـ14 والـ15 والـ17 والـ18 والـ19 والـ20 والـ21 والـ22 بالحبس لمدة 15 عاما عما اسند اليهم من تهم مع شموله بالنفاذ الفوري.

وقضت بوضع المتهمين الثاني والرابع والعاشر والـ14 والـ15 والـ16 تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة فيما عاقبت المتهم الثالث بالحبس 10 سنوات عما أسند إليه من اتهام مع شموله بالنفاذ الفوري.

وأمرت بمعاقبة المتهمين السابع والثامن والتاسع بالحبس مدة خمس سنوات عما أسند إليهم من اتهام مع شموله بالنفاذ الفوري.

وحكمت (الجنايات) بعدم جواز نظر الدعوى فيما أسند الى المتهم الخامس من تهم واردة في البند ثانيا في الفقرات (أ-د-و) وفيما أسند الى المتهم الـ24 في التهمة الواردة بالبند ثالثا فقرة (ب) فيما غرمت المتهم الـ25 مبلغ خمسة آلاف دينار عما أسند إليه من اتهام مع شموله بالنفاذ الفوري.

وبرأت المحكمة المتهم الـ26 مما أسند إليه من اتهام وقضت بمصادرة المفرقعات والأسلحة الرشاشة والذخائر وأجهزة التنصت والخرائط والأصفاد الحديدية والبزات العسكرية والصواعق الكهربائية وواقي الرصاص والقبضات الحديدية والسكاكين المضبوطة

ضربات البلدية تتواصل

أبو رحمه: مصادرة وإتلاف 21 طناً من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية

اعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن تحقيق العديد من الإنجازات لفريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة العاصمة خلال مايو الماضي من قبل النوبات الثلاثة (أ- ب- ج) والتي شملت التفتيش على (المحلات - الاسواق المركزية - إزالة اعلانات - العقارات المخالفة للائحة البناء - شكاوي سكن غرباء- شكاوي هندسية- شكاوي اغذية - باعة جائلين- إزالة تعديات على املاك الدولة) والتي أسفرت عن مصادرة واتلاف (21) طن من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية.

وكشفت الادارة بانه تم تكثيف الحملات التفتيشية من قبل النوبات الثلاثة بالفريق لرصد المخالفات واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين ،مشيرة بان الحملات التفتيشية مستمرة خلال الفترتين الصباحية والمسائية.

و من جانبه أوضح رئيس فريق الطوارئ بالعاصمة بالإنابة احمد ابورحمه بان مفتشي الفريق قاموا برفع وإزالة عدد (481) اعلان مخالف من الشوارع والميادين إلى جانب تحرير عدد (39) مخالفة اعلان و عدد (71) مخالفة اغذية ، وغلق عدد (4) محلات إلى جانب توجيه عدد (23) تعهد بالالتزام بلوائح البلدية.

واضاف ابورحمة بان الشكاوي التي تم التعامل معها من خلال الفريق بلغت (38) شكوي اشتملت على عدد (30) شكوي هندسية و عدد (5) اغذية و(3) شكوي سكن غرباء إلى جانب إزالة بقالة ، ولفت إلى أن تم الكشف على (27) مطعم وقطع التيار الكهربائي عن منزل.

واختتم ابورحمه بانه تم مصادرة وإتلاف (21) طن من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية وتوجيه عدد (64) انذار داخل العقار وإزالة عدد (53) تعديا على أملاك الدولة.